احكام الوقف والابتداء

*مبحث فى* مدخل إلى علوم القرآن

*إعداد / محمد سعد*

*قسم الدعوة وأصول الدين*

*كلية العلوم الإسلامية – جامعة المدينة العالمية*

*شاه علم - ماليزيا*

[*mohamad.saad@mediu.ws*](mailto:mohamad.saad@mediu.ws)

**الخلاصة – هذا البحث يبحث فى الوقف و الابتداء**

**الكلمات المفتاحية – خلائق ،الايمان ، القرآن**

* **.المقدمة**

**الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه والتابعين ، سوف نقوم في هذا البحث بمعرفة الوقف و الابتداء**

* **.عنوان المقال**

**أفرده بالتصنيف خلائق، منهم: أبو جعفر النحاس، وابن الأنباري، والزجاج، والداني، والعماني، والسجاوندي، وغيرهم. وهو فن جليل، به يعرف كيف أداء القراءة. روى النحاس عن عبد الله بن عمر > قال: "لقد عشنا برهة من دهرنا، وإنّ أحدنا ليؤتى الإيمان قبل القرآن. وتنزل السورة على محمد ، فنتعلّم حَلالها وحرامها، وما ينبغي أن يوقف عنده منها، كما تتعلّمون أنتم القرآن اليوم. ولقد رأينا اليوم رجالًا يُؤتى أحدهم القرآن قبل الإيمان، فيقرأ ما بين فاتحته إلى خاتمته، ما يدري ما أمْره ولا زاجره، ولا ما ينبغي أن يوقف عنده منه".**

**قال النحاس: "فهذا الحديث يدل على أنهم كانوا يتعلّمون الأوقاف كما يتعلّمون القرآن".**

**قال السيوطي: "وقول ابن عمر: "لقد عشنا برهة من دهرنا" يدل على: أن ذلك إجماع من الصحابة ثابت. وقد أخرج هذا الأثر البيهقي في (سُننه).**

**وعن علي > في قوله تعالى: {ﭢ ﭣ ﭤ} [المزَّمل:4]، قال: "الترتيل: تجويد الحروف، ومعرفة الوقوف".**

**وقال النكزاوي: "باب الوقف عظيم القدر، جليل الخطر، لأنه لا يتأتى لأحد معرفة معاني القرآن، ولا استنباط الأدلة الشرعية منه، إلا بمعرفة الفواصل".**

**قال ابن الجزري: "لما لم يمكن القارئ أن يقرأ السورة أو القصة في نفس واحد، ولم يجز التنفس بين كلمتين حالة الوصل بل ذلك كالتنفس في أثناء الكلمة، وجب حينئذ اختيار وقف للتنفس والاستراحة، وتعيّن ارتضاء ابتداء بعده، وتحتّم ألا يكون ذلك مما يُحيل المعنى ولا يُخل بالفهم؛ إذ بذلك يظهر الإعجاز، ويحصل القصد. ولذلك حضّ الأئمة على تعلّمه ومعرفته. وفي كلام عليّ دليل على وجوب ذلك، وفي كلام ابن عمر: برهان على أن تعلّمه إجماع من الصحابة. وصح بل تواتر عندنا: تعلّمه والاعتناء به من السلف الصالح، كأبي جعفر يزيد بن القعقاع، أحد أعيان التابعين، وصاحبه الإمام نافع، وأبي عمرو، ويعقوب، وعاصم، وغيرهم من الأئمة. وكلامهم في ذلك معروف، ونصوصهم عليه مشهورة في الكتب؛ ومن ثمّ اشترط كثير من الخلف على المجيز ألاّ يجيز أحدًا إلا بعد معرفته الوقف والابتداء. وصح عن الشعبي أنه قال: إذا قرأت {ﭿ ﮀ ﮁ ﮂ} [الرحمن:26]، فلا تسكتْ حتى تقرأ: {ﮄ ﮅ ﮆ ﮇ ﮈ ﮉ} [الرحمن:27]".**

**أنواع الوقف:**

**اصطلح الأئمة على: أنّ لأنواع الوقف والابتداء أسماء، واختلفوا في ذلك على أقوال كثيرة: فقال ابن الأنباري: "الوقف على ثلاثة أوجه: تام، وحسن، وقبيح.**

**فالتام: الذي يحسن الوقف عليه، والابتداء بما بعده، ولا يكون بعده ما يتعلق به، والحسن: هو الذي يحسن الوقف عليه، ولا يحسن الابتداء بما بعده، كقوله: {ﮄ ﮅ} [الفاتحة: 2]، لأن الابتداء بـ{ﮆ ﮇ} لا يحسن، لكونه صفة لما قبله.**

**والقبيح: هو الذي ليس بتام ولا حسن، كالوقف على {ﭑ} كمن قوله: {ﭑ ﭒ}. قال: ولا يتم الوقف على المضاف دون المضاف إليه، ولا المنعوت دون نعته، ولا الرافع دون مرفوعه، وعكسه، ولا الناصب دون منصوبه، وعكسه..." إلى آخر كلامه -رحمه الله-.**

**وقال غيره: الوقف ينقسم إلى أربعة أقسام: تام مختار، وكاف جائز، وحسن مفهوم، وقبيح متروك.**

**وقيل: غير ذلك على تفاصيل لا نطيل بها.**

**قال ابن الجزري: "أكثر ما ذكر الناس في أقسام الوقف غير منضبط، ولا منحصر، وأقرب ما قلته في ضبطه: أن الوقف ينقسم إلى: اختياري واضطراري، لأن الكلام إما أن يتم أو لا؛ فإن تم كان اختياريًا... " إلى أن قال: "وإن لم يتم الكلام كان الوقف عليه اضطراريًا، وهو المسمى بالقبيح، لا يجوز تعمّد الوقف عليه إلا لضرورة من انقطاع نفَس ونحوه، لعدم الفائدة، أو لفساد المعنى، نحو: {ﭫ ﭬ} [الفاتحة: 7]. وقد يكون بعضه أقبح من بعض، نحو: {ﮪ ﮫ ﮬ ﮭ}[النساء:11]، لإيهامه أنهما مع البنت شركاء في النصف. وأقبح منه، نحو: {ﭺ ﭻ ﭼ ﭽ} [البقرة:26]، {ﭶ ﭷ} [الماعون:4]، {ﮦ ﮧ ﮨ} [النساء: 43]. فهذا حكم الوقف اختياريًّا واضطراريًّا.**

**وأما الابتداء، فلا يكون إلا اختياريًّا، لأنه ليس كالوقف تدعو إليه ضرورة؛ فلا يجوز إلا بمستقلّ بالمعنى، موفٍ بالمقصود، ومثّل لذلك بالوقف على {ﮦ ﮧ ﮨ} و{ﮢ ﮣ ﮤ} [المائدة: 17]؛ فالابتداء بـ{ﮣ} قبيح، وبـ{ﮝ} و{ﮢ} أشد قبحًا.**

**وقد يكون الوقف حسنًا، والابتداء به قبيحًا، نحو: {ﭢ ﭣ ﭤ} [الممتحنة: 1].**

**وقد ضبطت جلّ المصاحف الآن بعلامات للضبط تسهّل للقارئ معرفة الوقوف ومن ذلك:**

**وضع كلمة: "صلي" فوق الكلمة، تعني: أن الوقف جائز، لكن الوصل أوْلى.**

**ووضع كلمة: "قلي"، تعني: أن الوصل جائز، ولكن الوقف أوْلى.**

**ووضع حرف: "ج"، يعني: أن الوقف والوصل مستويان.**

**ووضع كلمة: "لا"، يعني: الوقف الممنوع.**

**ووضع حرف: "م" فوق الكلمة، يعني: الوقف اللازم.**

**ووضع ثلاث نقاط فوق كلمة، يتلوها ثلاث نقاط فوق كلمة تأتي بعدها، يعني: إذا وقفتَ على إحداهما، فلا تقفْ على الأخرى؛ ويسمَّى: وقف التعانق.**

**وكان أبو عمرو يتعمّد الوقف على رؤوس الآي، ويقول: "هو أحبّ إليَّ، فقد قال بعضهم: إن الوقف عليه سنّة".**

**وقال البيهقي في (الشُّعب) وآخرون: "الأفضل: الوقف على رؤوس الآيات، وإن تعلّقت بما بعدها، اتّباعًا لهدي رسول الله وسنّته".**

**روى أبو داود وغيره، عن أم سلمة: ((أنّ النبي كان إذا قرأ قطع قراءته آية آية، يقول: {ﭑ ﭒ ﭓ ﭔ} ثم يقف، {ﭖ ﭗ ﭘ ﭙ} ثم يقف، {ﭛ ﭜ} ثم يقف)).**

**والتوقف عن القراءة ثلاثة أنواع: الوقف، والقطع، والسكت:**

**فالقطع: عبارة عن قطع القراءة رأسًا، فهو كالانتهاء؛ فالقارئ به كالمعرض عن القراءة، والمنتقل إلى حالة أخرى غيرها. وهو الذي يُستعاذ بعده للقراءة المستأنفة، ولا يكون إلا على رأس آية، لأن رؤوس الآي في نفسها مقاطع. أخرج سعيد بن منصور في سننه، عن ابن أبي الهذيل أنه قال: "كانوا يكرهون أن يقرؤوا بعض الآية، ويدَعوا بعضها". إسناده صحيح.**

**وعبد الله بن أبي الهذيل تابعي كبير، وقوله: "كانوا" يدل على: أن الصحابة كانوا يكرهون ذلك.**

**والوقف: عبارة عن قطع الصوت عن الكلمة زمنًا يتنفس فيه عادة بنيّة استئناف القراءة، لا بنيّة الإعراض؛ ويكون في رؤوس الآي وأوساطها، ولا يأتي في وسط الكلمة، ولا فيما اتصل رسمًا.**

**والسكت: عبارة عن قطع الصوت زمنًا هو دون زمن الوقف عادة، من غير تنفس. واختلاف ألفاظ الأئمة في التأدية عنه مما يدل على طوله وقصره.**

**قال ابن الجزري: "والصحيح: أنه مقيّد بالسماع والنقل، ولا يجوز إلا فيما صحت الرواية به لمعنى مقصود بذاته".**

**وللوقف في كلام العرب أوجُه متعدّدة، والمستعمل منها عند أئمة القراءة تسعة: السكون، والرَّوْم، والإشمام، والإبدال، والنقل، والإدغام، والحذف، والإثبات، والإلحاق.**

**فأما السكون فهو: الأصل في الوقف على الكلمة المحرّكة وصلًا، لأن معنى الوقف: الترك والقطع، ولأنه ضد الابتداء؛ فكما لا يُبتدأ بساكن، لا يوقف على متحرك؛ وهو اختيار كثير من القراء.**

**وأما الرَّوم فهو عند القراء: عبارة عن النطق ببعض الحركة، ويختص بالمرفوع، والمجرور، والمضموم، والمكسور.**

**وأما الإشمام فهو عبارة عن الإشارة إلى الحركة من غير تصويت، ويختص بالضمة سواء كانت حركة إعراب أم بناء، إذا كانت لازمة، أما العارضة، وميم الجمع عند مَن ضم، وهاء التأنيث، فلا روم في ذلك ولا إشمام.**

**وفائدة الرّوم والإشمام: بيان الحركة التي تثبت في الوصل للحرف الموقوف عليه، ليظهر للسامع أو الناظر كيف تلك الحركة الموقوف عليها.**

**فهناك أبواب من الإشمام، مثل: إشمام الصاد زايًا في قراءة: {ﭨ}، و{ﭠ}، وإشمام الياء الواو في: {ﮄ}، {ﭯ}، ونحوها...**

**وأما الإبدال ففي الاسم المنصوب المنوّن، يوقف عليه بالألف بدلًا من التنوين.**

**وفي الاسم المفرد المؤنث بالتاء، يوقف عليها بالهاء بدلًا منها، وغير ذلك...**

**وأما النقل ففيما آخره همزة بعد ساكن؛ فإنه يوقف عليه عند حمزة بنقل حركتها إليه، فتحرك بهاء ثم تحذف هي.**

**وأما الإدغام ففيما آخِره همز بعد ياء أو واو زائدتين؛ فإنه يوقف عليه عند حمزة أيضًا بالإدغام، بعد إبدال الهمز من جنس ما قبله، نحو: {ﭒ}.**

**وأما الحذف ففيما يسمّى بياءات الزوائد عند من يثبتها وصلًا، ويحذفها وقفًا.**

**وأما الإثبات ففي الياءات المحذوفات وصلًا عند من يُثبتها وقفًا، نحو: {ﭯ} و{ﮕ}.**

**وأمّا الإلحاق فما يلحق آخِر الكلِم من هاءات السكت عند مَن يلحقها في:   
"عَمَّ" و"فِيمَ"، والنون المشددة من جمع الإناث نحو: "هُنَّ"، والنون المفتوحة نحو: {ﭙ}، والمشدد المبني نحو: {ﯣ ﯤ} [ص: 75].**

**و{ﮯ} [إبراهيم: 22].**

**وقد أجمعوا على: لزوم اتّباع رسم المصاحف العثمانية في الوقف إبدالًا، وإثباتًا، وحذفًا، ووصلًا، وقطعًا؛ إلا أنه ورد عنهم اختلاف في أشياء بأعيانها، كالوقف بالهاء على ما كُتب بالتاء، وغيرها... ومن القراء من يتّبع الرسم في الجميع.**

1. **(الإتقان في علوم القرآن)**

**أبو بكر عبد الرحمن بن الكمال السيوطي, الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1974م.**

1. **(إعجاز القرآن)**

**أبو بكر بن الطيب الباقلاني، تحقيق: عماد الدين حيدر، مؤسسة الكتب الثقافية، 1991م.**

1. **(البرهان في علوم القرآن)**

**محمد بن بهادر بن عبد الله الزركشي، دار الكتب العلمية، 2001م.**

1. **(التعريفات)**

**علي محمد الجرجاني، دار الكتاب المصري، 1991م.**

1. **(التوقيف على مهمات التعاريف)**

**محمد عبد الرؤوف المناوي، عالم الكتب، 1990م.**

1. **(صحيح البخاري مع شرحه فتح الباري)**

**ابن حجر العسقلاني، دار الكتب العلمية، 1997م.**

1. **(العجاب في بيان الأسباب)**

**ابن حجر العسقلاني، دار ابن الجوزي، 1997م.**

1. **(فضائل القرآن)**

**أحمد بن شعيب النسائي، مؤسسة الكتب الثقافية، 1985م.**

1. **(فيض القدير شرح الجامع الصغير)**

**محمد بن عبد الرؤوف المناوي، دار المعرفة، 1980م.**

1. **(السبعة في القراءات)**

**أحمد بن موسى بن مجاهد، دار المعارف، 1988م.**

1. **(لسان العرب)**

**محمد بن مكرم بن منظور، طبعة دار إحياء التراث العربي، 1999م.**

1. **(مباحث في علوم القرآن)**

**صبحي الصالح، دار العلم للملايين، 2002م.**

1. **(مباحث في علوم القرآن)**

**مناع خليل القطان، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، 2000م.**

1. **(المستدرك على الصحيحين)**

**محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري، دار الكتب العلمية، 1990م.**

1. **(مناهل العرفان)**

**محمد بن عبد العظيم الزرقاني، دار الكتب العلمية، 2003م.**

1. **(التبيان في تفسير غريب القرآن)**

**شهاب الدين أحمد بن محمد الهائم المصري، المكتبة المحمودية، 1960م.**

1. **(دلائل الإعجاز)**

**عبد القاهر الجرجاني، دار الكتب العلمية، 1988م.**

1. **(فهم القرآن)**

**الحارث بن أسد المحاسبي، دار الكندي للطباعة والنشر، 1982م.**

1. **(نفائس البيان شرح الفرائد الحسان في عد آي القرآن)**

**الشيخ عبد الفتاح القاضي، مطبعة عيسى البابي الحلبي، ١٣٥٥هـ.**

1. **(الأصلان في علوم القرآن)**

**محمد عبد المنعم القيعي، طبعة المكتبات الأزهرية، ١٩٨٠م.**

1. **(مختصر في قواعد التفسير)**

**خالد السبت، مطبعة ابن الجوزي، ١٤٢٣هـ.**

1. **(الصحيح المسند من أسباب النزول)**

**مقبل بن هادي الوادعي، الرياض، مكتبة المعارف، 1400هـ.**

1. **(موسوعة فضائل سور وآيات القرآن)**

**محمد بن رزق الطرهوني، مكتبة العلم، 1994م.**

1. **(سنن القرّاء ومناهج المجوّدين)**

**عبد العزيز القارئ، مكتبة الدار للنشر والتوزيع، 2000م.**

1. **(النشر في القراءات العشر)**

**محمد بن الجزري، المكتبة التجارية الكبرى، 1970م.**